التنمية الإقليمية في تونس بعد العام 2014:

الو اقع-التحديات

م.م فاطمة عيال طعان

تدريسية في جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية/قسم النظم السياسية

Fatima.ayyal@nahrainuniv.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v13i49.446

ملخص :

أن التجربة التونسية الراهنة المرتبطة بمختلف مراحل الانتقال الذي شهدته البلاد منذ تغيير النظام السياسي التونسي في الرابع عشر من كانون الثاني/يناير عام 2011, سواء في المرحلة التمهيدية للتغيير أو المرحلة الانتقالية اللاحقة أو المرحلة ما بعد الانتقالية امتازت بعدم وضوح السياسات التنموية وعدم اعطاء موضوعة التنمية الإقليمية أهمية أو أولوية من أجل النهوض بالواقع الاجتماعي والاقتصادي لإفراد المجتمع التونسي وتحقيق العدالة التوزيعية وخلق نظام الضوابط والتوازنات الديمقراطية, فضلا عن ترسيخ مبدأ التميز بين الجهات الداخلية والساحلية واستبعادهم من المشاركة وعملية صنع القرار في السياسات العامة للبلاد, وهذا ما خلق طبيعة الاختلالات الاقتصادية التي عانى منها معظم سكان البلاد, وأن الدولة تعد كياناً أعتبارياً يعمل على تحقيق مصالحه عن طريق صناع القرار الذين يتحكمون بتحديد أولوية المصالح والاهداف السياسية وفقًا لأدراكهم يجب أن تعمل على تحقيق طموحات الشعب وتلبي احتياجاتهم السياسية-الاقتصادية وتكريس دور التنمية الإقليمية للمناطق الداخلية للبلاد

الكلمات المفتاحية: التنمية الإقليمية, الجهوية, التنمية المحلية, الاختلال التنموي.

Lecturer at Al-Nahrain University, Faculty of Political Science, Department of Political Systems
Ayyal taan Fatima
Fatima.ayyal@nahrainuniv.edu.iq

ABSTRACT

The current Tunisian experience is related to the various stages of transition that the country has witnessed since the change of the Tunisian political system on the fourteenth of January 2011, whether in the preliminary stage of change, the subsequent transitional stage, or the post-transitional stage. It is characterized by the lack of clarity of development policies and the failure to give regional development its due importance or priority in order to advance the social and economic reality of the members of Tunisian society, achieve distributive justice, create a system of democratic checks and balances, as well as establish the principle of distinguishing between the inland and coastal actors and excluding them from participation and the decision-making process in the country's public policies. This is what created the nature of economic imbalances which most of the country's population has suffered from. The state is a legal entity that works to achieve its interests through decision makers who are in control by determining the priority of political interests and goals according to their perceptions.

KEY WORDS: regional development, regionalism, local development, developmental imbalance.

المقدمة:

أن التفاوت التنموي بين الجهات التونسية يرجع إلى تركيز النظام السياسي الحاكم منذ استقلال البلاد عام 1956وإلى الثورة التونسية عام 2010على التنمية في الجهات الساحلية من البلاد, إذ ان حوالي 80% من اعتمادات التنمية كانت للمناطق الساحلية والسياحية و20% فقط للمناطق الداخلية, وبقيت التنمية الجهوية أو الإقليمية خاضعة لقرار المركز قبل كل شيء, وعليه تعد التنمية الإقليمية مساراً اقتصادياًصيرورة مجتمعية تشمل كل جوانب الفرد- المجتمع بوجه متكامل ومتلازم , وعُد اختلال التوازن السياسي-الاقتصادي-التنموي من أهم التحديات على سياسات التنمية الإقليمية واهدافها المتعددة من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي لفئات المجتمع التونسي, وكانت الثورة التونسية والتغيير

السياسي في كانون الثاني/يناير عام 2011نتيجة حتمية للاختلال الجهوي والاجتماعي في عملية توزيع موارد الدولة بصورة عادلة وصحيحة.

اهمية البحث: تتمثل بتوضيح وتتبع مسار التنمية الإقليمية في تونس عام 2014, من أجل العمل على الحد من الفقر ومن ثم العمل على تحجيم ومعالجة الاختلال التنموي لجهات الجمهورية الثانية .

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث من أسئلة محورية ومهمة تتمثل بالآتي: ما مفهوم التنمية الإقليمية؟ وما أسباب التفاوت الجهوي أو الإقليمي بين الجهات ((السواحل والدواخل)) للمناطق الداخلية للبلاد التونسية؟ وما التحديات التي رافقت عملية التنمية الإقليمية بتونس بعد العام 2014؟.

فرضية البحث: الاجابة المفترضة عن سؤال البحث الرئيس وهو يتمثل بان تكريس التفاوت الجهوي والإقليمي بين الجهات الداخلية يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي ومن ثم تهميش تلك الجهات مما يؤدي لتجاذبات سياسية بين النخب الحاكمة في البلاد.

منهج البحث: ولمحاولة أثبات فرضية البحث مع مراعاة مشكلة البحث نستخدم المنهج التاريخي, ومنهج التحليل النظمي.

هيكلية البحث: قسم البحث على مبحثين, في المبحث الأول سنتناول التنمية الإقليمية دراسة في المفهوم-المتطلبات-الاهداف في ثلاثة مطالب, المطلب الأول نتناول فيه مفهوم التنمية الإقليمية والمفاهيم المقاربة, والمطلب الثاني: متطلبات التنمية الإقليمية, والمطلب الثالث: أهداف التنمية الإقليمية, والمبحث الثاني نتناول فيه التنمية الإقليمية للنظام السياسي التونسي بعد العام 2014,في ثلاثة مطالب, في المطلب الأول نتناول واقع التنمية الإقليمية في تونس, والمطلب الثاني: التحديات التي واجهت التنمية الإقليمية للنظام السياسي التونسي بعد العام 2014, المطلب الثالث: رؤية مستقبلية.

المبحث الأول: التنمية الإقليمية – دراسة في المفهوم – المتطلبات -الاهداف

المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقليمية والمفاهيم المقاربة

أولاً-مفهوم التنمية الإقليمية

«ظهر مفهوم التنمية الإقليمية بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945, إذ انها تمثل اجابة لسياسة اللامركزية وتعني القضاء على المركزية التي تتضمن تركز الانشطة والخدمات في قلب منطقة معينة وما حولها, فالتنمية الإقليمية مصطلح جامع لكلمتين هما التنمية وتعني النمو وارتفاع الشيء, إما الإقليمية فهي تعني وعاءً مكانياً و وحدة مكانية لها خصائص تميزها عن المناطق المحيطة بها».[1]

تعد التنمية الإقليمية ((صيغة العمل التخطيطية القادرة على عملية وضع الحلول بمعدل كبير للتحديات والقضايا في المجتمع ومشاكله يحددها التخيط الإقليمي والمتمثلة بالتحدي الاقتصادي – الاجتماعي-العمراني- السياسي-الثقافي.[2]

((وكما تعني التنمية الإقليمية الحاجة للتوفيق للتخطيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في المستويات كافة من أجل سد الفجوة الموجودة بين تشكيل أهداف تخطيط التنمية الإقليمية وتنفيذها في المستوى والجانب الإقليمي-المحلي للدولة المعنية.[3]

وتعد التنمية الإقليمية ((ركنًا أساسيًا من أركان التنمية الاقتصادية لأنها تشكل القاعدة التي يرتكز عليها التطور الاقتصادي للإقليم للمستويين الجهوي والقومي, وهي العنصر الحاسم في تحقيق التنمية السريعة وإحداث تغييرات جوهرية في التنمية الإقليمية المعاصرة في الهيكل المكاني للنشاط الصناعي وقدرة العمليات المختلفة في تحقيق المتغيرات الهيكلية القطاعية ليس في قطاع الصناعة فحسب و أنما في قطاعات أخرى عن طريق التشابكات التي تخلقها تلك العمليات بفروع الانشطة الاقتصادية التي يعد تطورها ونموها أمرًا أساسيًا في عملية تحقيق أهداف وتوجهات التنمية الإقليمية.[4]

والتنمية الاقليمية ((تحفز نشاطًا معينًا هادفًا لاسيما الانشطة

(1) صبحي احمد مخلف الدليمي ومحمد كريم ابراهيم مخلف الدليمي, الإطار المفاهيمي لأهمية الصناعية واثرها في التنمية الإقليمية,(مجلة الدراسات التربوية والعلمية, 2019,المجلد 3, العدد14), ص222.

(2) التنمية الإقليمية, مفهومها اهدافها, استراتيجياتها عن طريق الرابط الاتي: https://www.starshams.com تاريخ الزيارة 2023/4/21.

(3) المصدر نفسه.

(4) محمد جواد عباس شبع, التنمية الإقليمية ودورها في تحقيق التوازن المكاني, (مجلة آداب البصرة, سنة 2011 العدد/55), ص 325.

الانتاجية في الأقاليم المهمشة وتنميتها إلى اقصى حد ممكن من أجل الإفادة من الإمكانات المتاحة والمتوفرة في تلك الأقاليم التابعة للدولة[5]

« وعليه, يمكن القول : أنُ التنمية الإقليمية عملية تسعى إلى تغيير الأبعاد المادية والمعنوية الهادفة إلى تحقيق وأحداث توازن نسبي بين الجهات المتباينة وتطويرها بكل الوسائل والمستويات «»الاقتصادية, الاجتماعية ,الثقافية»», مما تشارك في معالجة التحديات الحاصلة في مناطق الأقاليم, فضلاً عن انها تحقق نوعاً من الرفاه والاستقرار لسكان تلك الأقاليم .[6]

ثانيًا-التنمية الإقليمية والمفاهيم المقاربة

1-التنمية المحلية

يمكن تعريف التنمية المحلية «»بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديًا وثقافيًا وحضاريًا, من منظور تحسين الحياة لسكان تلك التجمعات, في إي مستوى من مستويات الإدارة المحلية وفي منظومة شاملة ومتكاملة»», وهي أحدى المفاهيم المقاربة للتنمية الإقليمية. [7]

2-التنمية الجهوية*.[8]

تعد التنمية الجهوية من المفاهيم المقاربة وهي تنظيم هيكلي وإداري تقوم بموجبه الحكومة أو السلطة المركزية بالتنازل عن بعض الصلاحيات لفائدة الجهات المكونة للوحدة الترابية للدولة، وذلك لتعزيز التنمية الإقليمية، وتنشيط التبادل التجاري وتقريب الإدارة والدولة عموما (بما تُقدم من خدمات وتُوفر من مصالح) من هموم المواطن، عن طريق صياغة سياساتٍ محلية تنبع من الخصوصية المميزة لكل إقليم على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية, والدافع المهم إلى نهج الجهوية هو إحداث قدر من التوازن التنموي والاقتصادي بين الجهات المُشّكلة للدولة.[9]

(5) المصدر نفسه, ص 320.

(6) محمد جواد شبع, التنمية الإقليمية «مفهومها وأهدافها وإستراتيجياتها», (مجلة كلية التربية الأساسية/جامعة بابل,عدد خاص/ المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية التربية الأساسية 2009/5/6, العدد/2, آذار2010), ص 234.

(7) فرج شعبان, استراتيجية التنمية المحلية من مدخل تمكين الجماعات المحلية في إطار الحكم الرشيد, الملتقى الوطني الرابع بعنوان: تحديات الجماعات المحلية وأساليب تطويرها, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, (جامعة يحيى فارس بالمدية, يومي 10و11مارس 2010), ص 2.

(8) الجهوية* وهي تدل على معنيين» الأول يتضمن (regionalism),بمعنى مجموعة متماسكة ذات أهداف سياسية دفاعية, وقد تتحول إلى توجه سياسي, والثاني يفيد (regionalization), إي انها تتضمن الإطار والمجال الإداري والاقتصادي, وتبدو الجهوية أنها توزيع لأنشطة الدولة على المستوى الجهوي بطريقة إدارية وهي من المصطلحات الدارجة في تونس, للمزيد من التفاصيل ينظر إلى: علاء عبدالرزاق مطلك, الهيمنة الجهوية على شؤون الحكم في تونس وتأثيرها على بنى النظام السياسي,(مجلة العلوم السياسية, جامعة بغداد, العدد(61),2021/6/30), ص ص 344-345.

(9) الجهوية المتقدمة, عن طريق الرابط الآتي: https://www.aljazeera.net/ تاريخ الزيارة 2023/5/11.

المطلب الثاني: متطلبات التنمية الإقليمية

وتتمثل متطلبات التخطيط للتنمية الإقليمية في خمسة عناصر[10].

1. توفر رؤية وخطة وسياسة إقليمية تجمع بعض أنشطة عناصر مفهوم التنمية المختلفة، وتطبق على مفهوم الإقليم؛ لتحقيق النمو والرفاهية والعدالة الاجتماعية، وتنمية العلاقات البينية بين المحليات بالإقليم ومع الأقاليم الأخرى.

2. توفر مؤشرات لرؤية التنمية الإقليمية، سواء الحالية (الواقعية) أو المستقبلية (المثالية) أو المرتقبة، المخطط لها طبقًا للإمكانيات المتاحة والمخصصة للتعامل مع مكونات الإقليم وخصائصه.

3. توفر أهداف محددة وسياسات تنفيذية وبرامج عامة يشاهدها الفرد وعقد العلاقات والتفاعلات والأنشطة والتنسيق؛ للربط بين التخطيط للتنمية محليًا وإقليميًا، وقوميًا.

4. توفر برامج وسياسات تنفيذية ومشروعات تنموية تركز على آليات تنمية البناء والتحول والتطوير)، للجهات المعنية.

5. توفر موازنة محددة والتمويل اللازم للتنمية في المجالات كافة، في شكل منح وقروض وتمويل صناديق ذات طبيعة خاصة, برامج التنمية الإقليمية.

المطلب الثالث: أهداف التنمية الإقليمية

يمكن حصر أهداف التنمية الإقليمية بوجه عام في الآتي : [11]

1- تحقيق التوازن بين التنمية القومية والتنمية الاقليمية أو الجهوية.

2- تعمل على تخفيف الضغط السكاني ومن ثم السيطرة على المجمعات الحضرية الرئيسة.

3- تعد التنمية الإقليمية استجابة مباشرة لبعض التحديات التي تواجه دول العالم النامي ومن أمثلتها التحضر السريع وازدياد التفاوت في التنمية داخل البلد الواحد.

4- الاستخدام العقلاني لموارد الدولة من أجل تحقيق تنمية مكانية متوازنة.

(10) عزت ضياء الدين, متطلبات التنمية وآلياتها الناجحة, مجلة رواد الأعمال, عن طريق الرابط الآتي: https://www.rowadalaamal.com تاريخ الزيارة 2023/4/24.

(11) ضياء سالم بيدة الخفاجي, التنمية والتخطيط الاقليمي وفرص الاستثمار المستقبلي (محافظة كربلاء المقدسة حالة دراسية), (رسالة ماجستير, (غير منشورة), كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء,العراق,2011), ص ص 6-7.

5- استحداث التكتلات الصناعية في الجهات الداخلية للدولة.

6-تؤدي التنمية الاقليمية للدولة على مسألة الحفاظ على الوحدة الوطنية والسياسية للبلد عن طريق احداث الموازنة في مستويات التنمية بوجه عام وتشمل ((الاقتصادية, الاجتماعية, العمرانية)).

7-تتضمن سياسة التنمية الإقليمية تفعيل آليات التنمية المستدامة, وتطبيق مبدأ التنمية المكانية المستدامة.

ويمكن توضيح, أن هناك أهدافًا عامة للتنمية الإقليمية ترتكز تباعًا :[12]

1- تشمل تحويل خريطة الموارد الطبيعية إلى خريطة مدركة لمصادر الثروة والاستثمارات.

2- العمل على زيادة الناتج الاقتصادي والمحلي أو الجهوي للدولة المعنية.

3- معالجة اختلال التوازن الاقليمي, والرغبة في استعادة التوازن القومي- الإقليمي.

نُلحظ مما تقدم, أن مفهوم التنمية الإقليمية يعد من المفاهيم المهمة في علم السياسة, فضلا عن انها تعمل على تكريس الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد المعني بموضوعة التنمية بأشكالها كافة.

المبحث الثاني: التنمية الإقليمية للنظام السياسي التونسي بعد العام 2014

بالرغم من الإقرار والاعتراف بمبدأ التمييز الايجابي للدستور الجديد عام 2014 بتونس, الا انه لازالت الفوارق التنموية سائدة بين الجهات الداخلية للبلاد.

(12) هبة محمد مرهف السقا, استراتيجية محاور التنمية الاقليمية/دراسة حالة محافظة حمص, رسالة ماجستير(غير منشورة), (الجامعة العربية السورية, جامعة دمشق,2012), ص 31.

المطلب الأول/ و اقع التنمية الإقليمية في تونس

أولاً- التفاوت الجهوي والطبقي للجهات الداخلية في تونس

تميزت تونس بالتفاوت بين المناطق الساحلية الشرقية التي توجد فيها كثافة مرتفعة من السكان وتتناقص في المدن الداخلية والجنوبية حيث تبدو شبه خالية وان كان هذا التباين في التمركز السكاني جاء نتيجة لظروف طبيعية وبشرية واقتصادية كما يشهد المجال السكاني في تونس تباينا اخراً يتمثل في ارتفاع نسبة سكان الحضر وانخفاض نسبة سكان الريف نظرا للهجرة الداخلية والنزوح الريفي نحو المدن.[13]

« إذ تهيمن المجموعة الحضرية لتونس العاصمة على مالا يقل عن خمس مجموع السكان فقد اولت الدولة سياسات للنهوض الاجتماعي والثقافي للسكان لتقليل الفوارق الجهوية كذلك كان التركيز على القطاعات غير الزراعية كالسياحة والصناعة ادى الى تهميش القطاعأ الزراعي، لذا أدت السياسة التنموية بوصفها نتيجة لخطاب العصرنة والحداثة التي اتبعها بورقيبة الى تكريس التفاوت ما بين سكان الريف والمدينة مما افرز زيادة نزعة سكان الريف للهجرة نحو المدن, وقد ركزت السياسات التنموية على مجالات التعليم ومحو الامية والصحة»[14]

أدت السياسة التنموية بوصفها نتيجة لخطاب العصرنة والحداثة التي اتبعها بورقيبة الى تكريس التفاوت ما بين سكان الريف والمدينة مما افرز زيادة نزعة سكان الريف للهجرة نحو المدن,

في الحقيقة, أن مضمون التوصيف المحلي للوضع الاقتصادي والاجتماعي للجهات الداخلية تتجلى في غياب أو ضعف التنمية عمومًا والتنمية الصناعية خصوصًا, ولم تكن للدولة سياسة تنموية جدية في هذه الجهات, ولم تستطع أن تأتي بالمصانع والشغل إليها, كما انها لم توفر للمهاجرين منهم إلى المناطق الأكثر تصنيعًا في تونس العاصمة والساحل إمكانية العمل والاندماج الاقتصادي والاجتماعي, وبهذه الطريقة خسرت الدولة التونسية زمام المبادرة الاقتصادية والاجتماعية, وخسرت في كانون الأول/ديسمبر 2010زمام المبادرة السياسية.[15]

ويكتسي ملف التنمية الجهوية في تونس أهمية بالغة، لكنه

(13) دلالة الحبيب, الظاهرة الحضرية في تونس، (دار سراس للنشر والتوزيع، تونس, ط2، 1993)،ص53.

(14) خالد هدوي, فشل التنمية الجهوية في تونس يعمق الفجوة الاجتماعية, صحيفة العرب, العدد/11908, الجمعة 2020/12/11عن طريق الرابط https://alarab-co-uk.cdn.ampproject.org تاريخ الزيارة 2023/4/28..

(15) حمادي التيزاوي, الحساسية الاجتماعية المفرطة لاقتصاد محلي هش وغير مهيكل, مجموعة باحثين, الثورة التونسية : القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية, أشراف: المولدي الأحمر, (المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات, بيروت, ط1, 2014), ص 242.

ظل مجرد خطاب تردده الطبقة السياسية وفي مقدمتها الحكومات المتعاقبة على امتداد عشرة سنوات، ويعد المنوال التنموي مسألة لا يمكن حلحلتها إلا بخيارات استراتيجية يقع تحديدها والاتفاق عليها مسبقا, لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من تفكيك التفاوت والفجوة بين المحافظات حيث بقيت العديد من الجهات في أرياف تونس ومدنها الداخلية تصارع البطالة والفقر، مما دفعها إلى الاحتجاج في ظل وضع اقتصادي مأزوم وتجاذبات سياسية عرقلت كل جهود تنمية الجهات في وقت تصادق فيه الحكومة على قانون موازنة لم يحمل أي مؤشرات أمل للطبقات الهشة.[16]

ثانيًا-أسباب التفاوت التنموي أو الجهوي للمناطق الداخلية

يتضمن التفاوت الجهوي للجهات الداخلية للبلاد التونسية العديد من الاسباب وهي:[17]

1-مبدأ المركزية السياسية وغياب الديمقراطية, تعد أحد أهم اسباب الاختلال التنموي ,إذ انها أقصت الفاعلين الاجتماعيين من المشاركة والتأثير في أخذ القرارات, وهذا ما جعل التخطيط التنموي مركزيًا فوقيًا, مرتبطًا لا بالحاجات الحقيقية للجهات الداخلية بل بالخيارات السياسية العليا للدولة من الطبيعي أن يؤثر ذلك في «التنمية الإقليمية.

2-تراجع دور الدولة لفائدة القطاع الخاص, إذ انه اقتصر على التأطير والتوجيه, مما فاقم التفاوت الجهوي والإقليمي لوجود جهات مؤهلة للاندماج ولجذب المستثمرين على المناطق الاخرى, إي ان توزيع الاستثمارات توزيعاً غير متوازن منذ استقلال تونس عام 1956.

3-ينحدر عدد كبير من رؤساء الحكومات والنخب السياسية التونسية الحاكمة من الجهات الساحلية وتونس العاصمة.

4- العديد من الولايات الداخلية تتمتع بكثير من الثروات الطبيعية التي لم يتم استغلالها بطريقة ناجعة أو لم يتم توزيعها توزيعاً عادلاً مما عمق الفوارق التنموية فيها.

ومن مظاهر التفاوت الاقتصادي بين الجهات (السواحل

(16) عادل بوسنينة, التنمية الجهوية والمحلية في تونس: نتائج دراسة ميدانية, مجلة العلوم الاجتماعية, (المركز العربي المانيا, برلين, العدد/17مارس2021/2), ص ص 54-55.

(17) عبد الجليل البدوي, الإشكاليات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في ظل مرحلة الانتقال الديمقراطي بتونس من آجل بديل تنموي, في مجموعة باحثين, تونس: الانتقال الديمقراطي, مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان, تقديم مسعود الرمضاني, (سلسلة قضايا الإصلاح (36), تونس, 2017) ص 73.

والدواخل)، يتمثل في الآتي.[18]

1- ارتفاع الفوارق الجهوية والتباين الاقتصادي بين الجهات الساحلية والجهات الداخلية, اذ تمركز النشاط الاقتصادي في الشريط الساحلي, نظراً لتوجه نسبة مهمة من هذا النشاط نحو التصدير في إطار المناولة وما يتطلب هذا التوجه من انتصاب قرب الموانئ والمطارات والمصالح البنكية والإدارية, والجهات الساحلية تتوفر فيها يد عاملة متنوعة ومؤسسات قادرة على الصيانة وتقديم خدمات كثيرة... الخ, وتبعاً لذلك فقد أنجزت حوالي(80%) من الاستثمارات في الشريط الساحلي, و(19%) فقط ببقية الجهات الداخلية في البلاد.

2- إقامة الاستثمارات في الشريط الساحلي بنسبة(80%) من مساحة المناطق الصناعية في هذا الشريط الساحلي, ووجدت حوالي(90%) من مجمل المؤسسات الاقتصادية, و(95%) من المؤسسات الاقتصادية الأجنبية, ونتيجة لذلك فقد أصبح النسيج الترابي مفككاً وقليل الارتباط بين أجزائه, لذا فان نسبة الطرق المعبدة تصل حوالي(70,8%) لكل 100كلم مربع في العاصمة تونس, مقابل(8%) في ولاية سيدي بوزيد, (7,1) في ولاية قفصة, فضلاً عن تراجع دور الدولة في ميدان إعادة توزيع المداخيل قد أسهم في تعميق الفجوة والتهميش الاقتصادي بين الجهات.

ثالثًا- الاساس الدستوري للتنمية الإقليمية

تنصّ المادّة 12 من الدستور التونسي عام 2014 على أنّه: «يجدر بالدولة أن تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين المناطق بالاستناد إلى مؤشرات التنمية ومبدأ التمييز الإيجابي». وتنصّ المادّة 136 «على تقديم أموال إضافية للحكومات المحلّية للسعي إلى «التضامن»، بما فيه تخصيص «جزء» من عائدات الموارد الطبيعية من أجل التنمية الإقليمية».[19]

المطلب الثاني/ التحديات التي واجهت التنمية الإقليمية للنظام السياسي التونسي بعد العام 2014

أن تفاقم الفوارق المناطقية يُبين أن الإصلاحات والخطط

(18) دستور الجمهورية التونسية, عام 2014.

(19) عمر بالهادي, إشكاليات التنمية الإقليمية/ التفاوت شمال –جنوب إلى التفاوت بين الساحل والدواخل, عن طريق الرابط الآتي: https://amorbelhedi.wordpress.com/ تاريخ الزيارة 2023/5/6.

الإنمائية، التي أطلقتها الحكومات التونسية منذ العام 2011 ، والاستراتيجيات التي طُبِّقت قد أخفقت في تحقيق العدالة التوزيعية، وتوليد الإنماء المتوازن بين الجهات الداخلية والساحلية لذا هناك العديد من التحديات ومنها ما هو اجتماعي- اقتصادي, والاخر تحدي أمني- سياسي.

أولاً- التحدي الاجتماعي- الاقتصادي

في الواقع أن التحديات الاقتصادية-الاجتماعية التي شهدتها التنمية الإقليمية على المستوى المحلي أو الجهوي، إضافةً إلى تصحيح أو معالجة التفاوت الاقتصادي غير المتوازن بين الجهات المختلفة في البلاد، عُدّ مصدر قلق أساسيًا للسلطات التونسية، والأزمة الاقتصادية، تُظهر المؤشرات تدهورًا في الأوضاع الاجتماعية, فقد ازدادت نسبة الفقر من 14 إلى 21 %في غضون عام واحد، وارتفع معدل البطالة من 15 %في الربع الأول من عام 2020 إلى 17.8% في المدة نفسها من عام 2021, وأفضت هذه الأزمة إلى اندلاع تظاهرات في أجزاء عدة من البلاد احتجاجًا على الفقر والبطالة واللامساواة المناطقية , و تسببت هذه الاحتجاجات بتباطؤ النشاط الاقتصادي وإغلاق مواقع إنتاج المواد الهيدروكربونية والفوسفات في جنوب تونس, في مواجهة هذه الأوضاع المقلقة، فقدَ المواطنون ثقتهم بالدولة مما خلق تحديًا اجتماعيًا- سياسًيا .[20]

واكدت المعطيات أن المناطق الساحلية بصفة عامة وكبريات المدن بصفة خاصة والمناطق المحيطة بها في درجة ثالثة تستأثر بالقسط الأوفر من الاستثمارات رغم كل الجهود والقوانين والإجراءات لتوجيهها إلى المناطق الأقل حظًا وهذا لا ينفي افادة المناطق الداخلية بنصيب كبير لكنه يبقى دون المؤمل والمطلوب فنجد مثلا أن ما يناهز90% من المبالغ المرصودة للعديد من البرامج تتركز في الشريط الساحلي, كما ركزت مختلف التجارب التنموية في عقود عدة , بصفة طوعية أو اضطرارية, على المناطق الساحلية مما أدى إلى انقلاب الوضع الاجتماعي –الاقتصادي وبروز اختلال التوازن بين السواحل والدواخل.[21]

(20) نفس المصدر السابق

(21) مهى يحي, آمال معلقة في تونس, 31آذار/مارس 2016, مركز مالكوم-كارنيغي للشرق الأوسط, عن طريق الرابط الآتي: https://carnegie-mec.org/2016/03/31/ar-pub-63176تاريخ الزيارة 2023/5/8.

فضلاً عن, الاستياء لدى التونسيين من مستويات معيشتهم العامة والمالية, ففي ربيع العام 2014، أجرى مركز «بيو» للأبحاث التابع للولايات المتحدة الامريكية ومقره واشنطن, استطلاعاً قال فيه 88 % من المُستطلَعة آراؤهم إنهم يعدون الوضع الاقتصادي سيّئاً، فيما قال 48 % وربما الأهم من كل ذلك أن التونسيين يشعرون بقلق شديد, وهذه الاحتجاجات تأتي كمحصلة مباشرة للتحديات الاجتماعية-الاقتصادية المُتنامية، التي سبَّبت تراجعاً واضحاً في مستوى معيشة التونسيين العاديين، وتفاقماً في وتائر القلق ممّا يحمله المستقبل، وخيبة أمل عميقة من عدم تحقّق الآمال بالعدالة الاجتماعية, كما أن هذه الاحتجاجات تغذّت من إدراكٍ شعبيٍّ متنامٍ بأن البلاد لاتزال تعمل وفق سياسات الرئيس الراحل ((زين العابدين بن علي))، على الرغم من تغيُّر المشهد السياسي ووضع دستور جديد عام 2014 يعيد رسم العلاقة بين الدولة وبين مواطنيها. إذ ما كان يُفترَض أنه تدشين لقطعٍ مع النظام السياسي السابق، أثبت أنه نزعٌ من الاستمرارية على جهات عدّة.[22]

وهناك أختلالات عدة في الاقتصاد التونسي ذات المنحى التصاعدي, إذ تتقلص الحلول يوما بعد يوم كلما تباطأ تنفيذ الاصلاحات أمام تحديات جديدة وهي باختزال شديد. [23]

1-مسألة التوفيق بين الاداء الاقتصادي والبُعد الاجتماعي.

2-قضية العمل, وهي في صميم اهتمام كل النظريات الاقتصادية والشغل الشاغل لكل نظام أقتصادي .

3-بناء القدرات المؤسسية والكفاءة الإدارية بمنطق الجمهورية الثانية لتونس.

4-استحداث التموقع الاستراتيجي الجديد في خارطة الاقتصاد العالمي, كل ذلك أثر بصورة سلبية للتنمية الإقليمية لجهات الجمهورية الثانية.

ثانيًا- التحدي السياسي –الأمني

واجه نظام الحكم في تونس تحديات كثيرة نابعة من طبيعة العلاقة

(22) علي الشابي, تقرير: تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017), 15مايو/أيار 2017, ص 3.

(23) رياض بشير, التفاوت التنموي في تونس.. قبل الثورة وبعدها, مركز دراسات الوحدة العربية, عن طريق الرابط الآتي: https://caus.org.l تاريخ الزيارة 2023/5/12.

بين القوى السياسية الفاعلة في المشهد السياسي, ولاسيما تلك التي تقاسمت مقاعد مجلس نواب الشعب بنتيجة انتخابات عام 2014, ولا تزال هناك تخوفات متعددة لدى أعضاء المجتمع التونسي من معالجة التحدي الاقتصادي-الاجتماعي, ومن ثم إيجاد حلول للفقر والبطالة والتباين التنموي الجهوي للجهات الداخلية يعدُ من التحديات التي يجب على الحكومة مواجهتها بفاعلية, فضلاً عن تأثير الوضع الأمني المتدهور مع الحدود الليبية, وبروز ظاهرة الارهاب الذي زاد من وطأة الاوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد.[24]

إيجاد حلول للفقر والبطالة والتباين التنموي الجهوي للجهات الداخلية يعدُ من التحديات التي يجب على الحكومة مواجهتها بفاعلية

ومن الصعوبات المؤسسية لنظام الحكم التونسي هي أن منصب رئيس الجمهورية من دون صلاحيات كبيرة, ومن دون سند برلماني وازن, فرؤيته السياسية ترتكز على الشارع وعلى البناء من الاسفل وسيتعامل مع برلمان محكوم بعقلية سياسية محافظة باللجوء إلى التحشيد الجماهيري وهذه الآلية لها حدودها الواقعة بين الضغط البناء والدفع للفوضى, والمطلوب هو الالتقاء في منطقة وسط بين عقليتين إذا كانت هناك إرادة لتجنب أزمة مؤسسية مفتوحة والبرلمان يشكو من التشتت العددي, ولا تتوفر امامه خيارات كثيرة لترتيب تحالفًا مستقرًا يقود حكومة قوية, إذ ان اطراف التحالف ستكون متعددة بما يعسر الاتفاق على البرنامج الحكومي وتوزيع المناصب ثم لاحقًا ضمان الاستقرار ومجالس الحكم المحلي تعاني تحديات متعددة وقد تزيد بعض مبادرات منصب رئيس الجمهورية التونسية, من معاناتها مما يحجم من تفعيل أليات التنمية الجهوية لمناطق الجمهورية الثانية.[25]

ويمكن توضيح, إذ اكتنف عملية التحضير لخطة التنمية للأعوام 2016-2020عدد من التحديات ومنها وفقًا لأعضاء في مجموعة الخبراء العاملة على هذه الخطة الخمسية, هي أن الموظفين الرسميين ومستشاري الاحزاب السياسية المعنيين بالخطة لا يتوافقون في الآراء, فضلا عن أن قطاع الخدمة المدنية الذي وصفه مسؤول بارز في حزب النهضة بأنه « حزب البيروقراطيين», يقاوم أي إصلاحات مقترحة

(24) عبدالحميد الجلاصي, بعد موسم انتخابي طويل ..تونس بين دفعة جديدة للثورة أو دخول في مرحلة اللايقين, 14أكتوبر 2019, سياسات اقليمية منتدى الشرق, عن طريق الرابط الآتي: https://www.google.com/ تاريخ الزيارة2023/6/3.

(25) مهى يحي, آمال معلقة في تونس, 31آذار/مارس 2016, مركز مالكوم-كارنيغي للشرق الأوسط, عن طريق الرابط الآتي: https://carnegie-mec.org/2016/03/31/ar-pub-63176تاريخ الزيارة 2023/5/8.

قد تؤدي إلى تقليص أو تحجيم منافعه الراهنة من سياسات الدعم والاسناد والرعاية الصحية, ومجالات أخرى عُدت من التحديات التي رافقت أليات التنمية الإقليمية للبلاد .

يمكن القول : انُ تونس من دول المنطقة التي تأثرت بمحيطها الخارجي إذ إن الأزمة الليبية بعد العام 2011, جعلت الاوضاع الأمنية تتسم بالهشاشة الاقتصادية وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي, إذ ألتحق في مرحلة أولى عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين, وتسلل عدد أخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال إرهابية تخريبية في تونس, فأصبح من الواضح ان التنظيم الإرهابي في منطقة المغرب العربي عموماً, وتونس خصوصاً من التحديات الأمنية البارزة لأمن البلاد التي أثرت بشكل سلبي على تنمية مناطق الجمهورية الثانية».[26]

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية

بوجه عام أن مفهوم التنمية الإقليمية يركز على عملية ازالة التحديات والصعوبات وهي واحدة من الاسس الخاصة لمكافحة التهميش المركب والسياسات الجمهورية والتنموية المنحازة ولتسريع النمو المحلي والجهوي لمناطق الجهورية الثانية, الامر الذي يتطلب التزامًا بالحكم الرشيد ومبادى العدالة التوزيعية والتي تستفيد من موارد الدولة المنتجة محليًا.[27]

وكذلك يمكن القول : أن التطبيق أليات ومبادئ السياسة اللامركزية بنحوُ سليم يؤدي إلى تعزيز الاطراف المحلية وتمكينها من اتخاذ القرارات المتعلقة بالبلديات والجهات, إذ يوفر تغييرًا حقيقيًا لصالح قواعدها الشعبية, وتتطلب اللامركزية السياسية إرادة سياسية قوية من قبل المسؤولين في الحكومة المركزية الذين يتعيّن عليهم أن يتخلوا طوعاً عن سلطاتهم وان يؤكدوا التزامهم بالحوكمة التشاركية على المستوى الجهوي- المحلي للجهات الداخلية في البلاد.[28]

نلاحظ, مما سبق ان هناك تمايز وتفاوت بين جهات الجمهورية

(26) أحمد ادريس, تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الامنية, ورقات سياسية, (مركز الدراسات المتوسطية والدولية, تونس, حزيران/يونيو 2016), ص 3.

(27) علاء عبدالرزاق مطلك, الهيمنة الجهوية على شؤون الحكم في تونس وتأثيرها على بنى النظام,(مصدر سبق ذكره)، ص ص 360-361.

(28) سارة يركيس, مروان المعشر, اللامركزية في تونس: تعزيز المناطق, وتمكين الشعب, مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الاوسط,11حزيران/ يونيو2018,عن طريق الرابط الآتي: https://carnegie-mec.org/2018/06/11/ar-pub-76529تاريخ الزيارة 2023/5/20.

الثانية لتونس على مستويات عدة»سياسيًا واقتصاديًا وتنمويًا» بأبعاد جهوية نتيجة التركيز على الجهات الساحلية وتهميش الجهات الداخلية مما أثر على طبيعة التنمية الإقليمية ومن ثم النهوض بالواقع الاجتماعي للمجتمع التونسي بعد التغيير السياسي بعد العام 2011,واقرار الدستور التونسي عام 2014 الذي أكد على مبدأ التوازن بين جهات البلاد المختلفة « السواحل والدواخل».

الخاتمة

« «يعد التفاوت والتباين في التنمية الإقليمية في مناطق الجمهورية الثانية لتونس من أكبر التحديات التي واجهت نظام الحكم السياسي بعد التغيير عام 2011, وكان إعادة النظر في منوال التنمية المتبع ومن ثم تحديث رؤى جديدة وبلورة مقترحات من أجل الحد من تهميش الجهات الداخلية, ووضع برنامج عمل متكامل يهدف إلى تحقيق التوازن بين جهات البلاد, وان التفاوت الاقليمي بالبلاد التونسية الذي كان يتميز بعدم التكافؤ بين الشمال من جهة والوسط والجنوب من جهة ثانية كان يتميز بتفاوت متزايد بين السواحل والمناطق الداخلية عموما نتيجة الاختيارات التنموية المتتالية والآليات التراكمية التي تتميز بها التنمية في حد ذاتها, هذه الاحتجاجات تأتي كمحصلة مباشرة للتحديات الاجتماعية-الاقتصادية المُتنامية، التي سبَّبت تراجعاً واضحاً في مستوى معيشة التونسيين العاديين، وتفاقماً في وتائر القلق ممّا يحمله المستقبل، وخيبة أمل عميقة من عدم تحقّق الآمال بالعدالة الاجتماعية.

ونلّحظ, مما تقدم أن لواقع التنمية في تونس بوجه عام والتنمية الإقليمية على وجه الخصوص تفاوتاًوتمايزاً من بين جهات البلاد الساحلية والداخلية لأسباب كرستها طبيعة نظام الحكم منذ استقلال البلاد عام 1956عن فرنسا, إذ خلق وضعًا سياسيًا غير متوازن ومستقر انعكس على طبيعة التوازنات السياسية بين النخب الحاكمة للبلاد بعد تغيير النظام السياسي التونسي بزعامة الرئيس الراحل((زين العابدين بن علي)), وعليه تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات نذكر منها:

الاستنتاجات:

1- غياب رؤية سياسية واضحة تأخذ بالاعتبار تطلعات وطموح الفئات الاجتماعية باختلاف مواقعها في مختلف جهات البلاد التونسية.

2- هناك انقسام-تباين سياسي واقتصادي بإبعاد جهوية في مناطق الجمهورية الثانية لتونس.

3- من الطبيعي والممكن ان تؤدي مشاعر الغبن والحيف الاجتماعي لفئات المجتمع التونسي إلى ضعف في الترابط الوطني ومن ثم غياب الانسجام والتلاحم الوطني مما يؤثر في طبيعة الاندماج الاجتماعي, وعليه الاخفاق في اي سياسة تنموية حقيقية تهدف إلى رفع المستويات المعيشية للجهات الداخلية.

4- غياب مقومات الحكم المحلي الذي تقوم به الاطراف المحلية المعنية بدورها في اتخاذ وصنع القرار جعل من المدن فضاءات مميزة للاستعمالات السطحية والموجهة سياسيًا.

5- تسمت سياسات الدولة التونسية الموجهة نحو المناطق الداخلية بالتدخلات الظرفية التي لا ترقى في مجملها إلى مشاريع تنمية متكاملة.

التوصيات: توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات نذكر منها:-

- رقابة الاداء التنموي والانخراط في مسار المسألة والعدالة وإبداء الرأي على النطاقين الإقليمي والوطني من أجل تنمية إقليمية متكاملة.
- العمل على إرساء مبدأ الشراكة الحقيقية بين سائر الاطراف المعنية بالشأن التنموي بما في ذلك المواطن التونسي وخصوصًا على النطاق الجهوي.
- التاكيد على مبدأ التناوب والتشارك والاحساس بالمسؤولية من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي لفئات المجتمع, وتفعيل الجهود المحلية-الحكومية في ذلك.
- التوجه على ترسيخ مبادئ نظام الحكم الديمقراطي, بهدف تطوير اسهام ومشاركة الجهات في آليات التنمية الإقليمية والمحلية الراشدة والمتوازنة التي تقوم على علاقة صريحة مع إمكانات الجهة ومع مستويات تدخل الدولة وفاعلية خططها التنموية.

قائمة المصادر:

1. إبراهيم رفاعي مروح الخالدي، السياسة الخارجية العراقية تجاه دول الجوار من 2003-2021، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، كلية الحكمة للعلوم السياسية، الأردن،2021.

2. احمد يوسف كيطان، دراسة: العراق والاردن: مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره

3. احمد يوسف كيطان، دراسة: العراق والاردن: مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية-قسم الدراسات الاقتصادية ، العراق – بغداد ،2019.

4. جاسم يونس الحريري، العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي

الماضي –الحاضر –المستقبل 2003-2020، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن-عمان، 2016.

5. جعفر صادق هادي ومثنى مشعان خلف المزروعي، الابعاد القانونية والاقتصادية للتدخل التركي في العراق، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، المجلد 22،العدد3،2021، ص ٢٢٤.

6. جين كينينمونت وجاريت ستانسفيلد وعمر سري، العراق على الساحة الدولية، السياسة الخارجية والهوية والوطنية في المرحلة الانتقالية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، طبعة الأولى، الامارات العربية المتحدة –ابوظبي، 2014.

7. حسين حافظ وهيب، العراق والمحيط الإقليمي دراسة في العلاقات التركية-العراقية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد السادس، العدد الأول، العراق-بغداد، 2017، ص182.

8. حسين علي عران معيوف، المرتكزات الجغرافية الرئيسة لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار، جامعة الموصل، كلية التربية للعلوم الإنسانية /قسم الجغرافيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العراق-نينوى،2022.

9. حسين علي معروف عران، المرتكزات الجغرافية الرئيسية لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار الجغرافي، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الموصل ،كلية التربية للعلوم الإنسانية –قسم الجغرافية ،العراق-نينوى،2022، ص278.

10. حسين عليوي عيشون وفاطمة نعمة راهي، مستقبل السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات التي تواجه السياسي الخارجي، العدد68، جزء 2، اذار-2022، ص128.

11. حميدة عبد الحسين محمد وسعدون شلال ظاهر، تأثير الموقع الجغرافي على العلاقات العراقية-السورية، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، المجلد15،العدد2،العراق – القادسية،2020.

12. حميدة عبد الحسين محمدو سعدون شلال ظاهر، تأثير موقع الجغرافي على العلاقات العراقية-السورية، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد23، العراق-النجف الاشرف، 2016،

13. حيدر علي حسين، اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الإقليمية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد15،العدد61، ص3.

14. حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية، جامعة

بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد الستون، العراق -بغداد 2015، ص149.
15. حيدر علي حسين، العراق وعمقه الاستراتيجي- الادراك والاستجابة-، دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن-عمان ،2021، ص98,
16. حيدر علي حسين، إيران في الادراك الاستراتيجي العراقي، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول، المانيا-برلين، أيلول 2018،.
17. خالد عبدالرحمن العصيمي، ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم / قسم العلوم السياسية، 2012.
18. خلود محمد خميس، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد العدد ٤٤، ٢٠١٠.
19. دينا جواد، العلاقات العراقية –الإيرانية بين الثوابت الموضوعية والمتغيرات المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية، المجلد 18، العدد1، العراق-بغداد،2009.
20. رابعة فلاح سند، العلاقات الكويتية العراقية، الواقع ورؤية مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣.
21. رواء زكي يونس الطويل ،الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، دار زهران للنشر والتوزيع ، طبعة الأولى،الأردن-عمان،2011، ص277.
22. رياض مهدي عبد الكاظم، العلاقات الأردنية –العراقية، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد الحادي والاربعون، الجزء الثاني، العراق -واسط، تشرين الأول، 2020 .
23. زهراء كريم صفر الربيعي، سياسة المحاور في الشرق الأوسط واثرها على قوة الدولة في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ميسان-كلية التربية، قسم الجغرافية، العراق- ميسان،2019.
24. سكوت لاسنسكي، الأردن والعراق بين التعاون والازمة، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم (178)، الولايات المتحدة الأمريكي، كانون الثاني، 2006، ص6.
25. سيف نصرت توفيق، السياسات الإقليمية تجاه العراق.. مدركات وقضايا بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية، تحرير: مثنى فائق مرعي ورؤى خليل سعيد، الطبعة الأولى، ص104.

26. صبا رشيد جبير الحيالي، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي من عام 2016(العراق سوريا أنموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين –كلية العلوم السياسية، العراق-بغداد، 2019،ص150

27. صدام عبد الستار رشيد، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق: دراسة تحليلية مستقبلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، العدد10، 2019، ص110.

28. عامر كامل احمد، مسارات العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد العددان ٦٤-٦٥، ٢٠١٦، ص ٨٧-٨٩

29. عباس حمزة الشمري، الابعاد الجيوبوليتيكية للتدخل الاثني بين العراق دول الجوار في ظل المتغيرات الجيوسياسية وأثرها على الامن الوطني العراقي، مؤسسة دار الصادق الثقافية للنشر، الطبعة الأولى العراق-بابل،2022.

30. علي محسن علي ابوجويد، سياسة العراق الإقليمية بعد عام 2003. منشورات زين الحقوقية والأدبية، الطبعة الأولى، لبنان-بيروت،2016، ص222.

31. علي هاشم عبد الله، دور تركيا الإقليمي في الاستراتيجية الامريكية بعد عام 2002،دار امجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2022، ص251.

32. فايق حسن الشجيري، العلاقات الأقتصادية العراقية الايرانية بين أسس التعاون ومحدداته، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العدد28-29، 2015.

33. فواز موفق ذنون، العلاقات العراقية –الأردنية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق معطيات الحاضر وأفاق المستقبل، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، المجلد9، العدد (29)، العراق – الموصل، 2012.

34. كريم رقولي، السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا،(2003-2013)،أطروحة دكتوراه ،غير منشورة، جامعة الجزائر –كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائر،ص149.

35. مالك دحام الجميلي، لمياء محسن الكناني، العلاقات العراقية-الكويتية واشكالية ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، العدد الثاني والخمسون،2012.

36. مجموعة باحثين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، الناشر: المركز

الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، المانيا-برلين،2018، ص185.

37. محمد طارق جعفر، التعامل المثالي في السياسية الخارجية العراقية اتجاه الاردن ومصر، ورقة بحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،16- يناير 2022، على الرابط الالكتروني .https://democraticac de/?p=80026

38. محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج دراسة مستقبلية، دار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأول، لبنان-بيروت، 2013.

39. مصطفى السراي، العراق وسوريا: تقلبات العلاقة واستحقاقات الاستقرار، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق -بغداد ،2023.

40. مصطفى كامل، واقع وافاق تطور العلاقات العراقية-السعودية، العراق ومحيطه الإقليمي، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، كراس النهرين، العدد18، الطبعة الأولى، العراق - بغداد،2020.

41. منى حسين عبيد العلاقات العراقية الايرانية بعد عام،٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٧٤، العراق – بغداد، ٢٠١٨.

42. نهى جاسم حسين، سياسة العراق الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية بعد العام 2003، مجلة قضايا آسيوية المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين، المانيا، العدد ١٠، ٢٠٢ .

43. نهى جاسم حسين، واقع العلاقات العراقية-الكويتية بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثاني عشر، المانيا- برلين، 2022.

44. وسناء محمد إبراهيم، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ (الحدود والوجود)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين العدد43-44، ٢٠١٦.

45. Maria Fantappie , Iraq's Foreign Policy Future Rests with Syria. Carnegie middle east center, may 08,2012,

List of sources and references

First: Constitutions

1-The Constitution of the Second Republic of Tunisia in 2014.

Second: Arabic books

1- Dalala al-Habib, The Urban Phenomenon in Tunisia, Saras Publishing and Distribution House, Tunisia, 2nd edition, 1993.

2- Hamadi Al-Tizawi, Excessive social sensitivity to a fragile and unstructured local economy, a group of researchers, The Tunisian Revolution: The Local Threat Under the Microscope of the Human Sciences, supervised by: Al-Mawladi Al-Ahmar, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 1st edition, 2014.

3- Abdel Jalil Al-Badawi, Economic and social problems and challenges in light of the democratic transition in Tunisia for a developmental alternative, in a group of researchers, Tunisia: The Democratic Transition, Cairo Institute for Human Rights Studies, presented by Masoud Al-Ramadani, Reform Issues Series (36), Tunisia, 2017 .

Third: Magazines

1-Subhi Ahmed Mikhlif Al-Dulaimi and Muhammad Karim Ibrahim Mikhlif Al-Dulaimi, The conceptual framework of the importance of industrialization and its impact on regional development, Journal of Educational and Scientific Studies, Volume 3, Issue 14, Year 2019.

2- Muhammad Jawad Abbas Shabaa, Regional Development and its Role in Achieving Spatial Balance, Basra Journal of Arts, Issue 55, 2011.

3- Muhammad Jawad Shabaa, Regional Development "Its Concept, Ob-

jectives and Strategies", Journal of the College of Basic Education/University of Babylon, Special Issue/The Third Annual Scientific Conference of the College of Basic Education 5/6/2009, Issue/2, March 2010.

4- Alaa Abdul Razzaq Mutlaq, Regional dominance over governance affairs in Tunisia and its impact on the structures of the political system, Journal of Political Science, University of Baghdad, Issue (61), 6/30/2021.

5- Adel Bousnina, Regional and local development in Tunisia: Results of a field study, Journal of Social Sciences, Arab Center Germany, Berlin, Issue/17 March 2/2021.

Fourth: University theses

1- Diyaa Salem Baidah Al-Khafaji, regional development and planning, and future investment opportunities (Holy Karbala Governorate, a case study), Master's thesis, (unpublished), College of Administration and Economics, University of Karbala, Iraq, 2011.

2- Heba Muhammad Murhaf Al-Saqqa, Strategy for Regional Development Axes/Case Study of Homs Governorate, Master's Thesis (unpublished), Syrian Arab University, University of Damascus, 2012.

Fifth - Conferences

1- Faraj Shaaban, Local Development Strategy from the Approach to Empowering Local Communities within the Framework of Good Governance, Fourth National Forum entitled: Challenges of Local Communities and Methods of Developing Them, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Yahya Fares University

in Medina, March 10 and 11, 2010.

Sixth: Reports

1-Ali Al-Shabi, Report: Challenges of the Tunisian Economy in the Context of the Transitional Phase (2011-2017), May 15, 2017.

2- Ahmed Idris, Tunisia and the Mediterranean region facing security challenges, political papers, Center for Mediterranean and International Studies, Tunisia, June 2016.

Seventh - The Internet

1- Regional development, its concept, goals, and strategies via the following link: https://www.starshams.com Date of visit: 4/21/2023.

2- Advanced regional, via the following link: https://www.aljazeera.net/ Date of visit: 11/5/2023.

3- Izzat Diaa El-Din, Development Requirements and Successful Mechanisms, Entrepreneur Magazine, via the following link: https://www.rowadalaamal.com, date of visit 4/24/2023.

4- Khaled Hadawi, The failure of regional development in Tunisia deepens the social gap, Al-Arab newspaper, Friday 12/11/2020, year 43, issue/11908, via the link https://alarab-co-uk.cdn.ampproject.org, date of visit. 4/28/2023.

5- Omar Belhedi, Problems of Regional Development/North-South Disparity to the Disparity between the Coast and the Interior, via the following link: https://amorbelhedi.wordpress.com/ Date of visit: 5/6/2023.

6- Maha Yahya, Hanging Hopes in Tunisia, March 31, 2016, Malcolm-Carnegie Middle East Center, via the following link: https://carne-

gie-mec.org/2016/03/31/ar-pub-63176 Date of visit. 8/5/2023.

7- Riyad Bashir, Developmental disparity in Tunisia… before and after the revolution, Center for Arab Unity Studies, via the following link: https://caus.org.l Date of visit: 5/12/2023.

8- Sarah Yerkes, Marwan Muasher, Decentralization in Tunisia: Strengthening the Regions, Empowering the People, Malcolm Kerr-Carnegie Middle East Center, June 11, 2018, via the following link: https://carnegie-mec.org/2018/06/11 /ar-pub-76529 Date of visit: 5/20/2023.

9- Abdul Hamid Al-Jalasi, After a long electoral season.. Tunisia is between a new push for the revolution or entering a stage of uncertainty, October 14, 2019, Regional Politics, Al-Sharq Forum, via the following link: https://www.google.com/ Date of visit: 3/6/ 2023